الثورة
www.althawranews.net
الأثنين 6 رجب 1435هـ 5 مايو 2014م العدد 18064
Monday : 6 Rajab 1435 - 5 May 2014 - Issue No. 18064

مختارات من القصة القصيرة العربية

خصصت مجلة "بانيبال" عددها الجديد (رقم 49، ربيع 2014) للقصة القصيرة حيث نشرت قصصا لواحد وعشرين كاتبا من اليمن وسوريا ولبنان والعراق وعُمان ومصر والمغرب والأردن وفلسطين وتونس والكويت، وكان من اليمن القاص وجدي الاهدل.

وحسب الافتتاحية فان هؤلاء الادباء "يشكلون مزيجا من كتّاب رواد وآخرين يعتبرون أسماء لامعة في عالم كتابة القصة القصيرة، وفي الوقت ذاته، أفسحنا المجال لأصحاب المواهب الواعدة من كتاب القصة القصيرة".

وقالت الافتتاحية ان "القصص المنشورة تتراوح في اسلوبها، فبعضها مكتوب بصيغة المتكلم وبعضها الآخر مكتوب بصيغة الغائب. بعضها يعتمد على مجهولية الشخصيات فيما بعضها الآخر عبارة عن حوار. وهناك قصص يلجأ فيها الكاتب الى تجريب استعمال اسلوب الفلاش باك السينمائي او التنقل بين الفعل الحاضر والماضي في السرد.

وقد افتتحت المجلة عددها الجديد بقصائد لثلاثة شعراء، هم الشاعر العراقي كاظم جهاد، والشاعرة الكويتية منى كريم، والشاعر السوري فؤاد آل عواد.

كما نشرت المجلة مقتطفات من الروايات الست الفائزة بالقائمة القصيرة للجائزة العالمية للرواية العربية.

إلى جانب مواضيع ثقافية وأدبية متنوعة

مشهدان

عمار الشامي

مشهد أول

ليتني أتعثّرُ في البوَح،
أصغُرُ في الجرح..
أنفذ فيّ:
أنا الضالُ ملءَ ذنوبي..
وملء انتكاسات وجهيَ،
فيّ أضيّعُهُ وأضيعُ..
ولا أستَطيعُ
التخلص منه ومني..
أنا الضالُ عني،
أجيء من اللامكان
كثيراً كأنفاسيَ المتعبات..
كبعض الدخان،
ولا أتذكر أول تلويحة كنتُ فيها
أناي.

مشهد ثان

أنا لم أجد جهةً..
لتشيّعني عند موتي،
فلم يَعُد الأمر أكثر من ميتةٍ ذات يوم..
ولن أسأل الآن،
كيف سيصطادني الموتُ..
كيف سيقبض روحي..
ويسلبني رغبتي..
وكلامي..
وذاكرتي..
ربما لن يكون هناك الكثير من الوقت
كي أقرأ الآن شيئاً..
وأكتبَ آخر ما يعجب الأصدقاء،
سأحمل قبعتي
وأغادر في رفقة الموت.

طالبوا بوجود بيئة تحمي حق المؤلف.. مختصون وأكاديميون:

تفعيل قوانين الملكية الفكرية هي الضمانة الأكيدة لتطوير عملية الإبداع الفكري

تتشارك عدة عوامل في إهدار حق المؤلف في ظل ما نعيشه من تطور تكنولوجي متسارع يؤدي إلى القرصنة والتقليد والنسخ وغيرها من الأساليب التي تأخذ جهد وإبداع وفكر وحق المبدعين والمفكرين، ولذلك لابد من تفعيل القوانين الخاصة بحق المؤلف والخاصة بالملكية الفكرية التي تمنح المؤلف الحق المعنوي والمادي ليعيش معززاً مكرماً، وتتاح له الفرصة لمزيد من الإبداع، يتحدث في الأسطر التالية عدد من المختصين والأكاديميين عن أهمية تفعيل القوانين والتشريعات مطالبين بإيجاد بيئة تحمي حق المؤلف وكيان يعنى بالإدارة الجماعية لحقوقه:

استطلاع/ خليل المعلمي

الإدارة الجماعية لحق المؤلف

بداية يقول عبدالملك القطاع مدير عام حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في وزارة الثقافة: يقصد بالإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة بأنها ممارسة حقوق المؤلف والحقوق المجاورة المحددة في قانون حق المؤلف وذلك من قبل هيئة معترف بها قانوناً بناء على التفويض الممنوح لها من أصحاب ومالكي الحقوق لتتولى إدارة حقوقهم نيابة عنهم ومراقبة أشكال استغلال مصنفاتهم والتفاوض مع المنتفعين ومنحهم التراخيص مقابل رسوم وتحصيل عوائد الرسوم وتوزيعها على أصحاب ومالكي الحقوق وتمثيلهم والتقاضي أمام المحاكم.

ويؤكد أن الإدارة الجماعية تعد وسيلة نموذجية لممارسة حق المؤلف والحقوق المجاورة حيث تسهم اسهاماً فاعلاً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولها العديد من الفوائد والمنافع الملموسة التي تعود على أعضائها ومنها تحفيزهم على الإبداع والابتكار كما تكفل لهم تحصيل واستلام عوائد استغلال مصنفاتهم من المنتفعين داخل البلاد وخارجها بسهولة وتقدمه أيضاً خدمات اجتماعية لأعضائها وأسرهم مثل المرتبات الدورية والتقاعدية والإعانات المالية في حالة العوز ونفقات العلاج وغير ذلك.

وتسهم أيضاً في دعم وتطوير قطاع الثقافة والتراث وتنظيم برامج وأنشطة هادفة للتعريف بالمصنفات الفلكلورية الوطنية داخل البلاد وخارجها والإسهام في إقامة المهرجانات المسرحية والمسابقات الموسيقية وإنتاج مواد من الفلكلور الوطني والمختارات الموسيقية وغيرها من الأنشطة.

ويضيف القطاع بأن هناك عدداً من الأشكال القانونية لهيئات الإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة في عدد من دول العالم، ومن الدول العربية التي أسست نظاماً للإدارة الجماعية للمؤلفين هي الجزائر، تونس، المغرب، مصر، لبنان.

ويؤكد على أن تفعيل الإدارة العامة لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة وممارستها لمهامها ستحقق الحماية الحقيقية لمصنفات وأداء المؤلفين والمبدعين وورثتهم، وتعمل على تحفيز أعضائها على الإبداع، وتكفل لهم تحصيل واستلام عوائد استغلال مصنفاتهم.. مشيراً إلى أن الانضمام إلى عضوية الإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف مفتوحة لكافة مؤلفي المصنفات ومنتجي التسجيلات وفناني الأداء مثل المطربين والمنشدين والموسيقيين والراقصين وغيرهم من أصحاب الحقوق المجاورة.

الملكية الفكرية والمشاريع الصغيرة

من جهته يقول مدير عام حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة محمود النقيب: إن الملكية الفكرية هي الإطار الضامن لنمو وتطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما توفره من محفزات وبما تحدثه من تراكم للخبرات والمعارف والعلوم والتي تشكل رأس مال معرفي مواز لرأسمال المادي وكلاهما يصنعان النجاح والتطور في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الكبيرة، كما أنها تساهم إلى حد كبير في تحفيز البيئة الاستثمارية من خلال ما توفره من حماية للحقوق المادية والمعنوية لأصحاب المشاريع وللأفكار والإبداعات التي تتم في إطار هذه المشاريع.. وتبرز أهمية رأس المال الفكري بالنسبة لكثير من الشركات واقتصاديات الدول في كونه يفوق قيمة الأصول المادية بل ويشكل القوة المحركة لحركة النمو الاقتصادي في الحاضر والمستقبل.

حقوق الملكية الفكرية

من جانبه يؤكد الدكتور حميد اللهبي أكاديمي ومتخصص في القانون الدولي والملكية الفكرية أن نظام حماية الملكية الفكرية ينبغي أن يحقق التوازن بين مصالح المبدعين ومنتجي الأعمال الإبداعية (المستثمرين) وبين مصالح المجتمع المستفيد من ذلك الإنتاج الفكري في شتى مناحي الحياة، وفي المقابل ينبغي أن يحصل المبدعون والمستثمرون لهذه الأعمال على العائدات المالية المعقولة التي تمكنهم من تغطية تكاليف إبداعاتهم واستثماراتهم من الجهد والمال المبذولة في سبيل إنتاج وتجسيد تلك الأعمال في منتجات وتداولها في الأسواق ولن يتحقق ذلك إلا بوجود أنظمة حماية قانونية فاعلة لتلك الحقوق للحفاظ عليها من عمليات الانتهاك المختلفة كالقرصنة والنسخ والتقليد والتي تلحق الخسائر الكبيرة بالمالكين الأصليين لتلك المنتجات ناهيك عن الأضرار البالغة التي تسببها عمليات التقليد والنسخ للسلع والمنتجات بصحة وسلامة الإنسان ذاته والمجتمع بأسره.

ويضيف: وعلى ذلك لابد من نشر وتعميم ثقافة الملكية الفكرية بكافة الوسائل وعلى كافة المستويات كون الملكية الفكرية أصبحت ضرورة لابد منها لتقدم ونهضة المجتمعات والأمم، كما لابد من تفعيل وتطبيق قوانين الملكية الفكرية باعتبار ذلك الضمانة الأكيدة لتطوير عملية الإبداع الفكري في مختلف المجالات.

التنمية والثقافة

ويؤكد عمار النجار رئيس مؤسسة الشرق الثقافية أن الفكرة الأساسية وراء حقوق النشر بسيطة وهي: يجب أن يتمكن الفنانون والمبدعون من التمتع بثمار عملهم لفترة زمنية محددة، وبعد ذلك تصبح المادة متاحة للاستخدام العام يستفيد منها المجتمع، لأن هذا الحافز للإبداع سوف يسفر عن قائمة ثقافية غنية ومتنوع للمواطنين في الواقع يمكن القول بأن حماية حقوق النشر تشكل عنصراً ضرورياً لضمان الثروة الثقافية في مجتمعاتنا.

ويضيف: إن وجود بيئة تحمي حقوق الملكية الفكرية صارت شرطاً ملازماً لحركة التنمية الثقافية وعاملاً محفزاً لاستمرارية الإنتاج الإبداعي والفني وتطور مؤسسات الإنتاج الفني، والتفكير في الجانب الحقوقي للتنمية الثقافية لا يقل أهمية عن التفكير في الجوانب الأخرى الإنتاجية والخدمية ولم يعد الأثر السلبي أو الإيجابي الذي يخلفه وضع الملكية الفكرية ينحصر في انعكاساته المادية والمعنوية على المبدعين والمؤسسات الفنية بل أصبح يتعدى ذلك إلى آثار عميقة في المنظومة الكلية للثقافة في نواحي الاستمرارية والحيوية والحفز والنمو وكذلك باتت هذه الآثار تنعكس بشكل واضح على الروابط الخارجية للبلدان وعلى درجة تأثيرها واستفادتها من علاقات التعاون الدولي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

حماية للأفكار الإبداعية

ويشير شمس الدين علي الزين رئيس منظمة الزين للملكية الفكرية إلى أن الملكية الفكرية بشقيها الصناعي والأدبي هي مفهوم معنوي لحقوق فكرية متعددة ومنظومة فنية وموضوعية وإجرائية وقانونية متكاملة انتظمت في ما بينها لتشكل مظلة وحامياً للأفكار الإبداعية والابتكارية الخلاقة التي جال بها عقل الإنسان.

ويضيف: لقد برهنت الملكية الفكرية أنها ذات أهمية بالغة في شتى مجالات الحياة حتى صارت قاب قوسين أو أدنى من صويحباتها الأخريات من الحقوق التقليدية التي عرفها البشر وتعارف عليها منذ الأزل إذ أنه ونظراً لأهميتها فقد أقرت لها تشريعات وتطورت وتنامت بشكل تصاعدي ومطرد وصار لها غطاء تشريعي يوفر لها من الحماية ما يتناسب مع مكانتها وأهميتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية والصناعية والأدبية والفنية، والملكية الفكرية لم تتوقف عند حد معين من الحقوق بل ظلت في توسع مستمر وقد تزامن ذلك مع تنامي الثورة العلمية الحديثة في مجال التكنولوجيا الالكترونية.

ومن سمات الملكية الفكرية يقول الزين: إن من أهم سمات الملكية الفكرية هي تلك المتعلقة بالحق الاستئثاري التي ترتبه الملكية الفكرية لصاحب الحق فيها لا سيما ذلك المتمثل بحقه في نسب العلم الإبداعي أو الابتكاري إليه دون غيره باعتباره حقاً أدبياً واعتبارياً لصيق به والحق الآخر هو استئثار صاحب الحق بالعوائد المتحصلة من عمله الإبداعي والابتكاري وما يترتب عن ذلك من حق شرعي وقانوني، أما السمة الأخرى الهامة أيضاً فهي تلك المتعلقة بمدة الحماية للحقوق الفكرية إذ أن معظم الحقوق الفكرية لها مدة محددة للاستئثار والاستغلال المالي.

ويضيف: كما أن للملكية الفكرية أبعاداً مختلفة قانونية وسياسية وثقافية وأخرى اقتصادية ولعل أبرز ما يميزها عن غيرها من الملكيات أنها مقيدة بمعايير قانونية محلية ودولية وتسقط في النهاية في حيز الملك العام بعد انقضاء مدة معينة ولذلك فهي تحتاج إلى الرعاية والحماية من خلال القوانين والتشريعات.

ما قالهُ الفانوس

يحيى الحمادي

سُـمّـارُ.. إنّ حَـدِيـثَـكُـم رَكّـا
فَلِمَن سَيَحكِي وِرْدَهُ الحَكّا..؟!
صَـفـحَـاتُـهُ مَـلأى بِـكُـم و بِهِ
و هُـدَاهُ لا غَـبّـى و لا نَكّـا
هَل كـانَ يَرجُو اللّيلَ تَـورِيَـةً ؟
أم كانَ يَشكُو نَفسَهُ الشّكّا..؟!
أَوَلَـم يَـقُـلْ بـالأمـس: إنّ يَـدِي
لا تَستَسِيغُ "اللّـتّ و العَكّا"؟
كُنتُم تَـحُـكّـونَ الـرّؤوسَ, و لا
تَـدرُونَ أنّ العَجزَ مَـن حَكّا
و الآنَ ها أنتُمْ _و قَـد خُذِلَت
أحـلامُـكُـم_ تَـبْـكُـونَ مَـن بَكّى
يـا أنـتُـمُ.. تَـرجُـونَ مَـرْحَـمَـةً
مِـمّـن بِـخُـبْـثٍ دَكّـهَـا دَكّـا !
أو مِـن قَـرِيـبٍ لا يُـعِـزُّ سِـوَى
مَـن يَمنَحُونَ الأمـرَ و الصّكّا
أو مِـن بَـعِـيـدٍ لَـم يَـزَلْ نَهِمًا
و عِـداؤُهُ المـعَهُودُ ما انْفَكّا
حَـذّرْتُـكُـم مِنكُمْ, و مِنهُ, و كَم
خَـطّـأْتُـهُ, و جَمِيعُكُم زَكّـى
مـاذا تَـرَوْنَ الآنَ؟ هَـل ثَبَتَت
أقـوَالُـكُـم؟ أم أصبَحَت شَكّا؟!
كَـم سَـوفَ تُحْنُونَ الجِبَاهَ لَهُ
و هُـوَ الـذي لِـجِـرَاحِـكُـم نَـكّـا
مـا زَالَ فِـي أَحـدَاقِـكُـم غَسَقٌ
شُـبّـاكُـهُ بالفَجرِ مـا احْـتَـكّـا

الحجرة الزرقاء

أصدر مشروع "كلمة" للترجمة التابع لهيئة أبوظبي للسياحة والثقافة الترجمة العربية لكتاب " الحجرة الزرقاء الدامية " للمؤلف الألماني ميشائيل مار ونقله إلى العربية الدكتور خليل الشيخ.

يعدّ الروائي الألماني توماس مان (1875-1955) الذي نال جائزة نوبل عام 1929، واحداً من أبرز الروائيين الألمان في القرن العشرين، فقد قدّم روائع أدبية عالميّة من أمثال :الجبل السحري 1924، وثلاثية يوسف وإخوته1943-1933، ويوسف في مصر 1936، ودكتور فاوستوس التي صدرت عام 1947، والموت في البندقية التي صدرت عام 1911.

غادر توماس مان ألمانيا عام 1933 عندما تولى النازيون الحكم، فتوجه إلى سويسرا ومن ثمّ إلى الولايات المتحدة في عام 1939، ثمّ عاد إلى سويسرا عام 1952.

تحدث توماس مان عن سيرته الذاتية في كتب عديدة تمتد على حقبة زمنية تبدأ منذ عام 1907 وصولاً إلى عام 1952. وقد تناولت أعماله الروائية وسيرته ويومياته دراسات كثيرة تستعصي على الحصر . لكنّ الناقد الألماني ميشائيل مار يتناول هذه السيرة في " الحجرة الزرقاء الدامية.. توماس مان وعقدة الذنب " من منظور نقدي جديد وجريء. فقد كتب مار عام 1995 أطروحة علمية متميزة عن توماس مان نال عليها جائزة الأكاديمية الألمانية للغة والشعر، لكنّه واصل في كتابه هذا دراسة سيرة توماس مان فاحصا ما هو مسكوت عنه في هذه السيرة. ولعلّ استخدام ميشائيل مار للعنوان، الذي اقتبسه من حكاية شعبية صاغها شارل بيرو (1730-1628) يوضح أن كتابه يشير إلى غرفة كان يحظر الدخول إليها، وهو الجانب الشخصي في حياة ذلك الروائي الكبير.

لقد وجد توماس مان نفسه منفيّا في سويسرا على غير توقع، مخلّفا يومياته التي كان يخشى عليها من الوقوع في أيدي النازيين. فعاش حالة من القنوط والتوتر، فلماذا كان على توماس مان أنْ يعاني من هذا الرهاب؟ وما الذي كان توماس مان يخشاه لو نشر أعداؤه مقاطع من سيرته ؟هذا ما تتولى دراسة ميشائيل مار تتبعه في فصولها الثلاثة من خلال منهج تحليلي دقيق يقوم على قراءة يوميات توماس مان وسيرته.

البحث عن واقع ثقافي ناهض

لا جديد، أكثر من حالة الركود والرتابة والتراجع المتزايد في واقع الفعل الثقافي وهي الشكوى ذاتها تستجر نفسها منذ سنوات طويلة.

لكن هذه الحال لا تتوقف عندها إمكانية البحث عن واقع مختلف عن ظروف تقود إلى نهوض في واقع الفعل، تعيد الاعتبار لما هو ثقافي وإبداعي وتفتح آفاقاً للعطاء الإبداعي الخلاق.

لقاءات/ محمد صالح الجرادي

مهدي الحيدري: عدم كفاءة قيادة الثقافة وراء التردي الراهن

وتواصلا لسؤال" ثقافي الثورة" المطروح بين أيدي المعنيين والمسؤولين والذي يبحث عن إمكانية الخروج بواقع الثقافة من غيبوبته الراهنة إلى ساحات الفعل النشط والمتواصل والفاعل يؤكد الشاعر مهدي الحيدري والذي يشغل مدير عام مكتب الثقافة بمحافظة ريمة أن معطيات الراهن الثقافي تستوجب " إعادة النظر أولاً في من يقود ثقافة هذا الوطن وفي هذه المرحلة التي ينبغي أن يكون الفعل الثقافي هو السند الأهم المصاحب لتحقيق السياسات الوطنية وفق الرؤى والتحولات الجديدة".

ويضيف الحيدري: لا بد أيضا من إعادة النظر في طبيعة الاستراتجيات والسياسات الثقافية بالنظر إلى المستجدات الراهنة، ولا بد كذلك من أن يعمل المثقفون والأدباء على توحيد أنفسهم في كيان فاعل، أو أن يصنعوا من أنفسهم مراكز قوة، لانتزاع حقهم في الإبداع والعمل الثقافي وليكن شأنهم في ذلك شأن عمال النظافة الذين يجدون أنفسهم في كيان فاعل، وصارت لديهم القدرة على المطالبة بحقوقهم.

إعادة الاعتبار للثقافة!!

من جانبه يرى مجاهد شاكر مدير عام مكتب الثقافة بمحافظة المحويت أن إمكانية النهوض بالواقع الثقافي تتحدد أولا في إعادة الاعتبار للثقافة بحيث يصبح صانع القرار ويصبح سياسيون يتعاطون مع حاجات الثقافة بالصورة التي تليق بها وليس بالصورة التي تعني أنها فائض عن الحاجة.

ويتابع شاكر لدينا من المنتوج الثقافي والإبداعي والتاريخي والحضاري ما يمكن أن تخلق من خلال الاهتمام به واقعا ثقافيا مزدهرا ومتناميا وحين يتحقق اهتمام الدولة بالثقافة ودعمها كما يجب أو كما ينبغي أن تكون حاجتها للدعم، فإننا حينها سنجد أوجه النهوض في ما يتصل بالاهتمام بتراثنا وموروثنا الثقافي والشعبي والنهوض أيضا بالمسرح وبأشكال الفنون الأدبية والإبداعية عموماً.

ويشير مدير مكتب الثقافة بالمحويت إلى أهمية الاهتمام بالثقافة على مستوى المحافظات إذا أردنا النهوض بواقع الفعل الثقافي بحيث لا تصبح هذه المكاتب مجرد تكملة لهيكل إداري في الحكومة.

النهوض من خلال الشباب

مجاهد شاكر: اهتمام الدولة ليس بالمستوى المطلوب

ويتفق الفنان الغنائي التشكيلي خالد الجنيد مدير عام بيت الفن بمحافظة ريمة مع ما طرحه شاكر في ما يتعلق بدور الدولة ومسؤوليتها في الأساس تجاه النهوض بواقع الثقافة.

يقول الجنيد: على الدولة تقع مسؤولية الاهتمام بالحاجة الثقافية والإبداعية للبلد وعليها مسؤولية تنمية القدرات الإبداعية للشباب واستغلال طاقاتهم المتقدة في البناء والنهوض بالوطن في مختلف المجالات وخاصة المجال الثقافي.

غير أن الجنيد يلفت بأسف إلى واقع التعاطي مع الثقافة في الوقت الراهن وخاصة في ظل الحديث عن تحولات تاريخية ووطنية تستوجب أن يكون التعاطي مع ماهو ثقافي مختلفا ومواكبا لحجم هذه التحولات وأهدافها إذ نجد استمرار الدعم نفسه للمؤسسات الثقافية وهو دعم متواضع كما نعرفه منذ سنوات طويلة مضت وهذا لا يشجع المؤسسات الثقافية على تنفيذ ما يمكن من الخطط والبرامج كما هو مأمول.

خالد الجنيد: المؤسسات الثقافية غير قادرة على تنفيذ برامجها

ثقافة في إجازة مفتوحة

وفي ذات السياق يؤكد مهدي الحيدري مأساوية الراهن الثقافي ويصفه بأنه يعيش في غيبوبة أو إجازة مفتوحة عن الفعل الثقافي الحقيقي الذي تتطلبه السياسات الثقافية الوطنية والتحولات السياسية والأحداث المصيرية التي يمر بها الوطن.

وقال الحيدري: هذا التردي والتراجع في واقع الفعل الثقافي ليس سببه كما يقال الظروف العامة أو المرحلة الاستثنائية التي يعيشها الوطن مع الاعتراف بتأثير ذلك جزئيا في كل المجالات سلبا وإيجابا لكن السبب الجوهري هو عدم جدارة وكفاءة قيادة وزارة الثقافة الحالية بأن تكون في مستوى المرحلة.

وفي حين لفت الحيدري إلى تفاعلات ثقافية وفكرية وإبداعية عن المستوى الثقافي المجتمعي الفردي، إلا أنها بحسب تعبيره تفاعلات مخذولة من مواكبة الفعل الثقافي الرسمي لها أو الاستجابة لبواعثها وتداعياتها ونتاجاتها التي يمكن أن تشكل مشهدا ثقافيا زاهرا ومبدعاً.